

# الدعوة إلى تحويل ديوان الفتوى والتشريع لهيئة مستقلة لتكريس المهنية والحيادية في عمله



المتحدثون في الندوة.

تنفيذ هذه القوانين، وتضاربها وتناقضها كونها خليطاً غير منسجم من أكثر من قانون، مبيناً أن المشكلة في الديوان تكمن في صب الاهتمام على الجانب الوظيفي، وتحقيق مصالح الموظف على حساب الأداء، لافتاً إلى أن موظفي الديوان يتلقون رواتب توازي رواتب القضاة والنيابة العامة مضافاً إليها ١٥٪ أخرى بدل عمل إداري.

وأكد عضو المجلس التشريعي عن كتلة فتح البرلمانية النائب جمال أبو الرب، ضرورة تحويل ديوان الفتوى والتشريع إلى هيئة مستقلة غير مؤطرة ضمن وزارة العدل، ومنحه الامتيازات والاحتياجات اللازمة للقيام بدوره بالزخم المطلوب، وتحقيق أهدافه للخروج من الوضع القائم والذي يهدد بتحويله إلى مجرد اسم دون صلاحيات أو اختصاصات فعلية.

وأثار رئيس الأرشيف الوطني د. محمد بحيص مسألة القرارات بقوانين، مشدداً على ضرورة أن يضطلع الديوان بدوره في توحيد التشريعات الوطنية، وتحقيق الانسجام بما يتيح للمؤسسات العمل بسلاسة وفي بيئة صحية وقانونية، والمواءمة مع القوانين الدولية.

وحذرت مديرة عام الشؤون القانونية بوزارة العمل بثينة سالم، في مداخلتها، من مغبة وعواقب البقاء أسرى الوضع القائم، ومكبلين بالحالة التشريعية القائمة، مقدرة أن ضمان الحريات العامة الأساسية وتلبية الاحتياجات تفرض على أصحاب المسؤولية التدخل لتوفير الآلية القانونية الملائمة، وهي غاية ملحة ينبغي تحقيقها بصرف النظر عن انقسام السلطات.

قطاعات المجتمع المعنية بالتشريع، للحصول على توصيات واقتراحات بشأن التعديل أو الإلغاء أو التجديد. وبين أن أهم المعوقات التي تعترض بناء وتطوير الديوان، تعطل عمله خاصة المؤسس إلى حد كبير، بعد الانقسام، باستثناء إصدار مجلة الوقائع الفلسطينية، وإصدار عدد ضئيل من الفتاوى القانونية، وعدم وضوح في مرجعيات الديوان وتبعيته الإدارية والمالية، حيث لا يحظى الديوان باستقلال فني ومالي بموجب مرسوم تأسيسه، لافتاً إلى وجود مشروع قانون للديوان استناداً إلى توجيهات مجلس الوزراء باعتباره مؤسسة مستقلة مالياً وإدارياً، وتمثل رؤية الديوان لاختصاصاته ومهامه ومرجعياته وتنظيمه، وضمان حياديته واستقلاله، وصولاً إلى بناء وتطوير الديوان وفقاً لبرنامج الحكومة: بناء مؤسسات الدولة وإنهاء الاحتلال، وبما ينهي الجدل حول تنظيمه واختصاصاته ومرجعياته.

## البرغوثي: أسئلة ملحة برسم الإجابة

بدوره، رأى البرغوثي أن الخطة القطاعية لقطاع العدل لا تعبر عن رؤى المدارس الفكرية والفئات ذات المصلحة، والرغبة التي ينبغي أن تشارك للتوافق على الخطة التي تخرج عن طرح سياسي وفكري واحد، دون مشاركة الفئات السياسية والاجتماعية، في ظل استمرار إلحاح السؤال عن وجود تخطيط يستند إلى الاحتياجات والمستندة إلى دراسات للجذوى والاحتياجات.

وقدر أن طريقة صياغة التشريعات بأخذها عن قوانين دول أخرى بطريقة غير صحيحة حملت في ثناياها إمكانية عدم القدرة على

وهو قادر على إلغاء هذه القوانين في أول جلسته يعقدها، ولكن الأمر ليس بهذه البساطة كون هذه القرارات قد تنشئ مراكز قانونية". من جهته، ذكر أبو دياك أن الديوان هو أحد أهم المرافق العدلية ذات الاستقلال الفني، وهو جزء من قطاع العدالة وأحد أركانه، ضمن الخطة الإستراتيجية لقطاع العدل وسيادة القانون للأعوام ٢٠٠١ - ٢٠١٣، التي أعدها فريق متخصص من القطاعين الرسمي للعدل والقضاء الأهلي ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية.

وبين أن من مهام واختصاصات الديوان الصياغة القانونية لمشروعات الأدوات التشريعية التي تحال له من الوزارات والجهات المختصة، ودراسة مشروعات التشريعات المقترحة وإدخال التعديلات عليها بما يحقق الغاية المستهدفة منها، ووضع مشروعات التشريعات بالصيغة المناسبة بعد البت بها من قبل مجلس الوزراء، ورفع مشروعات القوانين إلى الرئيس لإصدارها بعد الموافقة عليها قبل مجلس الوزراء، إضافة إلى تولي الديوان الفتوى القانونية والإشراف الفني على الأعمال القانونية للقانونيين في الوزارات، والنشر في الجريدة الرسمية.

وأوضح أن الأهداف الإستراتيجية تقوم على جملة النواظم والخطوط العريضة، أبرزها تطوير وتحديث وتوحيد التشريعات كهدف أهم، عبر جمع وحصر وتبويب التشريعات النافذة ومراجعة التشريعات، من خلال فرق قانونية متخصصة بالتشاور مع المجتمع المدني وكافة

والدولة وحقوق أفرادها. وقال: إن التشريع ينبع من حاجة اجتماعية، ولأجل ذلك وحتى يدخل أي تشريع حيز النفاذ والتطبيق لا بد أن يتم نشره والإعلان عنه ليتمكن الجميع من الاطلاع عليه والعمل وفق أحكامه، وإعطائه الصيغة الإلزامية، ولهذه الغاية أوجد المشرع الجريدة الرسمية، حيث إن المرء لا يعذر بجهله بالقانون.

وأضاف: ليس القانون فحسب، وإنما كافة تصرفات الإدارة من مراسيم وقرارات وأوامر وبلغات وإعلانات وما شابهها من معاملات رسمية، كما نص قانون الجريدة الرسمية، لاسيما أن هذه التصرفات تشكل مراكز قانونية لها ارتباط وثيق بأفراد المجتمع، ما يعطي لهم الحق بعلمهم بها، والحق في الاعتراض على ما يؤثر في حقوقهم منها.

وأكد أن الاهتمام بديوان الفتوى والتشريع ينطلق من أهمية الأهداف التي وجد لأجلها، وأنه خص موظفيه بدرجات قانونية توازي رجال القضاء والنيابة، للتأكيد على أهمية هذه المؤسسة وفقاً لطبيعة اختصاصاتها ومهامها.

وتوقف العوري أمام المعوقات التي عانى منها الديوان لا سيما ما يتعلق في تبعيته وغير ذلك، قائلاً: نتطلع إلى تنظيم عمله وتطويره، ببيجاد إطار قانوني واضح يكفل له القيام بالواجبات الموكلة إليه على أكمل وجه، وصولاً إلى بناء دولة المؤسسات دولة العدل والقانون.

وأوضح: أن لدى الرئاسة الإرادة السياسية لاحترام وتطبيق القانون وأن الرئيس يحترم القانون ويصبر على تطبيقه ويعتبره السيد، وأن الرئيس نفسه تراجع غير مرة عن قرارات أصدرها استناداً إلى مراجعة القانون، وعزا التأخر في إصدار الجريدة الرسمية إلى عدم وجود سقف زمني حدده القانون لصدور أعدادها، مقدراً أن الأمر تقني يتعلق بتجمع قوانين وقرارات تسمح بإصدار العدد.

وبشأن موضوع القرارات بقوانين وفق المادة ٤٣، قال إن الرئاسة لا ترغب، ويجوز، أن تتحول إلى مؤسسة تشريعية "ولهذا نحن نبطئ في موضوع التشريع في هذا الموضوع الذي نتعامل معه باعتباره استثناء لأصل، وأن المجلس التشريعي هو صاحب الاختصاص وممثل الشعب،

رام الله - "الأيام": دعا مختصون قانونيون إلى تحويل ديوان الفتوى والتشريع إلى هيئة مستقلة مالياً وإدارياً، ورفده بالإمكانات البشرية والمادية لتكريس المهنية والحيادية في عمله، خاصة ما يتعلق بنشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان. وأكدوا أهمية الديوان في حقل التشريع لضمان وجود قوانين وطنية تقدمية وعصرية، ومواءمتها مع القانون الدولي الإنساني والاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات العلاقة، بهدف نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان.

جاء ذلك خلال ندوة في رام الله نظمها، أمس، مركز حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"، وديوان الفتوى والتشريع حول "اليات تفعيل ديوان الفتوى والتشريع وأثره في نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان"، حيث ناقش المشاركون مدى قدرة الديوان على النهوض باختصاصه والمهام المناطة به في ظل تبعية لوزارة العدل.

وتحدث في الندوة مستشار الرئيس للشؤون القانونية حسن العوري، ونائب رئيس ديوان الفتوى والتشريع علي أبو دياك، وعقب عليها الرئيس التنفيذي لمركز "مساواة" المحامي إبراهيم البرغوثي، وحضرها أعضاء في المجلس التشريعي ومدراء عدد من المؤسسات، ومدراء الدوائر القانونية في عدد من الوزارات والمؤسسات الرسمية والأهلية، وحشد من ذوي الاختصاص والمهتمين في قضايا القانون والحقوق والحريات العامة، فيما تولى إدارتها المحامي غاندي ربيعي من الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.

وأكد العوري حرص الرئيس محمود عباس على وجود ديوان قوي وقادر ينطلق من إرادة سياسية تحترم القانون وتنفيذه، مذكراً بأن الرئيس ينطلق من اعتبار أن القانون هو السيد، وصولاً إلى بناء دولة مؤسسات وقانون وعدالة ديمقراطية.

وبين أن ديوان الفتوى والتشريع كان من أوائل المؤسسات الفلسطينية التي أنشئت، ولعب دوراً مهماً في تقديم المشورة القانونية للقيادة وكافة المؤسسات، مشيراً إلى أن تقدم أي مجتمع يقاس بتقدم تشريعاته وتطويرها، ومدى تحقيق الأمن وصون حقوق وحريات الإنسان، بما يؤمن القدر الأكبر من استقرار المعاملات وحماية المجتمع

UNFPA, the United Nations Population Fund, is an international development agency that promotes the right of every woman, man and child to enjoy a life of health and equal opportunity. UNFPA supports countries in using population data for policies and programmes to reduce poverty and to ensure that every pregnancy is wanted, every birth is safe, every young person is free of HIV/AIDS, and every girl and woman is treated with dignity and respect.

